حوار حول أداء المجالس المحلية

أفكار ومقترحات لنقل صلاحيات الوزارات ليد الوحدات الإدارية

وزير الإدارة المحلية: أكدنا على الوحدات الإدارية بنشر قرارات المكاتب التنفيذية بشكل كامل

وزير الإعلام: أهمية الإعلام في إنجاح عمل المجالس المحلية ومراقبته عمل الوحدات الإدارية

محمد راكان مصطفى
محمد منار حميجو

ناقش أعمال اللقاء الحواري لمحافظة ريف دمشق يوم أمس أداء المجالس المحلية بين الواقع والطموح والسبل اللازمة للارتقاء بعملها وذلك بحضور وزيري الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والإعلام بطرس الحلاق، وبمشاركة عدد من المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة ورؤساء الوحدات الإدارية وأعضاء مجلس الشعب ورؤساء بعض النقابات والاتحادات.

وأكد وزير الإدارة المحلية والبيئة خلال اللقاء الذي أقيم في مجمع صحاري بريف دمشق أهمية إيجاد الحلول وتأمين متطلبات المواطنين مشيراً إلى أهمية دور الإعلام وضرورة السعي لتعزيز وتعميق العمل التشاركي في دعم عمل المجالس المحلية.

وبيّن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن هذه الجلسات الحوارية سوف تتكرر ضمن المحافظة الواحدة، مشدداً على ضرورة أن يكون لهذه الحوارات أثر بما ينعكس على أداء المجالس المحلية وبالتالي على أبناء المجتمع المحلي في المحافظة.

وأكد ضرورة التصاق المجلس بالمجتمع ويجب أن يشارك أبناء المجتمع المحلي بكل قراراته، متسائلاً هل هذا محقق؟ مؤكداً ضرورة أن يشعر أبناء المجتمع بأنهم أصحاب حق وإرادة في كل ما يقر في المجالس.

تم التأكيد على الوحدات الإدارية بعد الاجتماع مع وسائل الإعلام على نشر قرارات المكاتب التنفيذية ما يعطي المجتمع فرصة الاطلاع على كل القرارات ويظهر إذا ذهبت الوحدة الإدارية لاتخاذ قرار فيه مخالفة أو محاباة أو استثناء ليس في المجال الصحيح، ولا يجوز الاكتفاء بنشر ٩٩ بالمئة والإبقاء على واحد بالمئة من هذه القرارات وبالتالي كان التعميم واضحاً بهذا الخصوص.

وأكد وزير الإدارة المحلية أنه في حال وجدت حاجة لتعديل التشريعات سيتم ذلك بكل رحابة صدر وستكون مخرجات هذا الحوار وكل الحوارات، التي تعبر عن إرادة الأغلبية موضع الاهتمام، وسيتم إجراء كل ما تحتاجه من تعديلات أو بلاغات بما فيه خير المجتمع.

من جهته أكد وزير الإعلام الدكتور بطرس الحلاق أهمية دور الإعلام في إنجاح عمل المجالس المحلية من خلال نقل المعلومة ومشاركته ومراقبته لعمل الوحدات الإدارية لتعزيز دورها في ممارسة صلاحياتها بموجب القوانين والأنظمة.

وأكد وزير الإعلام بطرس حلاق أن الثقة بين المجالس المحلية والمجتمعات من دون تعميم ليست بأحسن حالاتها، ، مشيراً إلى أن قانون الإدارة المحلية أعطى دور رقابة شعبية للإعلام لكن هناك دور يجب أن يؤخذ لا بحكم القانون بل بحكم الواقع وهو أن يكون الإعلام عاملاً لردم فجوة حدوث تفاوت في أداء الوحدات الإدارية، ما يتطلب تأهيل الوحدات الإدارية للقيام بدورها.

وكشف جمعة عن معلوماته بأن وزارة الإدارة المحلية والمجلس الأعلى يصدد دراسة موضوع نقل صلاحيات بقية الوزارات للإدارة المحلية.

وأشار رئيس المجلس إلى أن الورشة تأتي ضمن برنامج من قبل وزارة الإدارة المحلية لإجراء جلسات حوارية كل إثنين في كل المحافظات.

وبالنسبة لريف دمشق بيّن أن مجلس المحافظة أخذ توصية في الدورة الأخيرة بإجراء ورشة عمل لمضمون قانون الإدارة المحلية والنظام الداخلي لدراسة المقترحات التي تمكن الوحدات الإدارية من القيام بمهامها على أكمل وجه.

نقل صلاحيات بشكل فعلي

ورأى عضو مجلس الشعب عبد الرحمن الخطيب أن قانون الإدارة المحلية ١٠٧ سوف يبقى قاصراً ما بقيت الصلاحيات في يد الوزارات وليس بيد الوحدات الإدارية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أنه لم يتم نقل أي صلاحيات بشكل فعلي للوحدات الإدارية وأنه بعد مرور أكثر من ١٢ سنة على سريان القانون أصبح من الضروري إيجاد صيغة تشريعية تسرع نقل الصلاحيات إلى مجالس الإدارة المحلية والوصول إلى اللامركزية في القرارات والصلاحيات عبر وضع الصلاحية بيد الوحدة الإدارية.

وأشار إلى أن مركزية القرار تعيق بعض الخدمات للمواطنين في حين أن منح الصلاحية للوحدة الإدارية من شأنه الإسراع في تقديم الخدمات ومعالجة الشكاوى.

انتخاب مجالس حقيقية

من جهته أيد زميله علي الشيخ وجود مشكلة في نقل صلاحيات إلى الوحدات الإدارية، مؤكداً ضرورة انتخاب المجالس المحلية بشكل حقيقي من المجتمع وعند أي قصور في الأداء للناخب حجب الثقة عنه، مضيفاً: إن بقاء تعيين القائمين على الوحدات يبقي ارتباطهم بالجهات التي عينتهم.

ورأى أنه على المجتمع اعتياد انتخاب جميع القائمين على الوحدات الإدارية بمن فيهم المخاتير، معيداً السبب لوجود خلل في العديد من الوحدات الإدارية إلى الخيارات غير السليمة للناخبين في اختيار ممثليهم وهذا ما يؤدي إلى انتخاب بعض أشخاص غير جديرين بذلك.

وأكد الشيخ وجود الكثير القائمين على الوحدات الإدارية غير ملمين بالقانون والصلاحيات، مقدراً أن نسبتهم تتجاوز ٨٠ بالمئة وهذا ينعكس على سياسة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين.

وعن مدى توافر المشاريع المنفذة في الوحدات الإدارية مع احتياجات وتطلعات المواطنين رأى أن تنفيذ المشاريع يشوبه الكثير من المزاجية والمحسوبات.

المشكلة توعوية

رئيس مجلس مدينة دوما هشام المها رأى أن المشكلة توعوية وأن الكثير من المجالس المحلية لا تعي صلاحياتها وكيفية تطبيقها على أرض الواقع، مضيفاً: كما أن القانون ذاته فيه نقص بالصلاحيات.

وأشار المها إلى أن الندوات الأخيرة في محافظة ريف دمشق تهدف إلى رفع كفاءة المجالس المحلية وإطلاعها على صلاحياتها لاستخدامها في المهام الموكلة لها.

واعتبر أن القانون ١٠٧ والقانون ٣٧ وإن كانا جديدين فإنهما يحتاجان إلى تعديل في بعض الفقرات.

وعن الثقة بين المواطن والمجلس المحلي أكد أنه موضوع تراكمي وأن المعالجة وجسر الثقة يحتاجان إلى اللقاء المباشر مع المواطن وتثقيفه بالقوانين الناظمة لأداء المجالس المحلية.

مداخلات

وتركزت المداخلات حول ضرورة فصل الصلاحيات ونقلها وضرورة شرح قانون الإدارة المحلية وإلحاق الدوائر الخدمية بالوحدة الإدارية من ماء وصرف صحي وتربية وغيرها من الخدمات.

وأكدت المداخلات على ضرورة أن تأخذ النقابات والاتحادات دورها في الرقابة على عمل الوحدات الإدارية إضافة إلى طلب فصل رسوم الترخيص عن القيمة الرائجة لما يتكبده المواطنون من تكاليف باهظة.

وتركزت مداخلات الإعلاميين على ضرورة الشفافية والتعاون من الوحدات الإدارية في تيسير الحصول على المعلومة من القائمين عليها وضرورة الالتزام بنشر اجتماعات وقرارات الوحدات الإدارية عبر صفحتها على وسائل التواصل الاجتماعية.

محاور اللقاء

وتضمنت الجلسة ٦ محاور تناول المحور الأول المشاركة والمسؤولية المجتمعية، والتي تتضمن مدى مشاركة الفئات المختلفة من شرائح المجتمع المحلي في عمل الوحدات الإدارية ومجالسها، وأشكال تلك المشاركة، (نقابات، اتحادات، منظمات، غرف التجارة والصناعة،...) والأوجه المتبعة في تحقيق الشفافية في نشر المعلومات وأشكال توسيعها، بينما تناول المحور الثاني الصلاحيات، ويتضمن هل الصلاحيات الإدارية ومجالسها المحلية توفر إمكانية تأمين متطلبات وتطلعات الوحدات الإدارية ومجتمعاتها المحلية نحو ا تطوير والتنمية المستدامة والمتوازنة، كما تضمن أشكال تطوير وتوسيع تلك الصلاحيات بما يحقق خدمة المجتمع المحلي وتطوير وتمكين الوحدة الإدارية ومجلسها المحلي.

وجاء المحور الثالث بعنوان التمكين والاستقلالية والذي تضمن مدى الاستقلال المالي والإداري وأشكال تمكين الوحدة الإدارية ومجالسها وزيادة عائداتها، كما تضمن القانون المالي ومصادر التمويل، والاستثمارات المحلية والمشاريع التنموية، والتشاركية.

المحور الرابع تضمن الحديث عن المخططات التنظيمية، وجاء فيه المخططات التنظيمية بين الواقع والمأمول، والحفاظ على الهوية البصرية، والتعديلات في المخططات التنظيمية، ومحاور السكن العشوائي، ومخالفات البناء، في حين تضمن المحور الخامس الرقابة ودور المجتمع المحلي ودور الإعلام في الرقابة والتحسين والتطوير ومنعكساته على عمل الوحدات الإدارية ومجالسها وهل يؤدي ذلك الدور بموضوعية، والرقابة الشعبية والرسمية.

وتضمن المحور الأخير الموارد الطبيعية والزراعة وأشكال الحفاظ على الموارد الطبيعية والمناطق الخضراء والزراعية والحراجية، وأشكال تنظيم الأنشطة المختلفة بما يحقق التنمية المستدامة.

> محافظ ريف دمشق: المشرع أعطى صلاحيات لرؤساء المجالس المحلية لم تمنح للمحافظين

جمعة: دراسة لنقل صلاحيات بقية الوزارات إلى الإدارة المحلية

الخطيب: القانون سيبقى قاصراً ما بقيت الصلاحيات في يد الوزارات

الشيخ: ٨٠ بالمئة من القائمين على الوحدات الإدارية غير ملمين بالقانون والصلاحيات

لجنة لحصر أضرار الحرائق في اللاذقية وعلى كل متضرر تقديم بيانات دقيقة

رئيس اللجنة لـ«الوطن»: ١٠ أيام لإعداد التقرير النهائي وآلية التعويض من الوزارة

اللاذقية - عبير محمود

في وقت تواصل فيه جميع الفرق العاملة في عمليات تبريد ومراقبة مواقع الحرائق في ريف اللاذقية، أصدر المحافظ عامر هلال قراراً يقضي بتشكيل لجنة لحصر الأضرار الناجمة عن الحرائق التي نشبت بتاريخ ٢٥ تموز الجاري.

وبيّن رئيس اللجنة، عضو المكتب التنفيذي لشؤون الخدمات والبلديات في محافظة اللاذقية سامر خاسكية لـ«الوطن»، أن مهام اللجنة تتركز بحصر الأضرار الناجمة عن الحرائق من أراضي ومعدات وآليات زراعية، والثروة الحيوانية، والعقارات السكنية والأثاث والأبنية الزراعية في مناطق الحرائق.

وأشار خاسكية إلى أن الغاية من اللجنة معرفة حجم الضرر على المزارعين بفعل الحرائق سواء بالمساحات المحروقة وما فيها من أشجار مزروعة ومثمرة وخراطيم مياه لغرض الري وكل ما يخص الزراعات المثمرة لكل مزارع في القرى المتضررة.

وذكر أنه يتم تشكيل لجان فرعية عن اللجنة التي يرأسها خاسكية، وفي عضويتها مدير الزراعة ومدير المنطقة ورئيس المجلس المحلي للبلدات المتضررة وعددها ٥ ربيعة ومشقيتا والسرسكية وبللوران وشحرورة، ومدير الشؤون الفنية لدى الأمانة العامة للمحافظة.

وقال: إن اللجان الفرعية تتشكل في المجالس المحلية للقرى التي اندلعت فيها الحرائق وهي ربيعة ومشقيتا والسرسكية وبللوران وشحرورة، برئاسة رئيس الوحدة الإدارية وعضوية مختار القرية، رئيس الوحدة الإرشادية، رئيس الجمعية الفلاحية، ممثل عن دائرة الحراج لدى مديرية الزراعة، ممثل عن مديرية المصالح العقارية، ممثل عن الوحدة الشرطية في الناحية المعنية، ومهمتها الكشف وتحديد الأضرار ضمن كل مجلس محلي وتوثيقها ضمن ضبوط شرطية وتقديم النتائج إلى رئيس لجنة حصر الأضرار.

وأكد رئيس اللجنة، أنه على كل متضرر تقديم بيانات صحيحة ودقيقة وإثبات الملكية للعقارات والأراضي أصولاً سواء كانت ملكية خاصة أم مستثمرة بأجور المثل أو في حكمها، وذلك تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه في خلاف ذلك.

ووفق قرار محافظ اللاذقية فإن الحد الأقصى لحصر الأضرار عشرة أيام، لتقدم اللجان الفرعية تقاريرها ليصار إلى تقديم رئيس لجنة حصر الأضرار تقريراً نهائياً إلى محافظ اللاذقية، وفق ما ذكر خاسكية.

وحول آلية التعويض، أكد خاسكية أن عند حصر الأضرار سيتم تقديم تقرير نهائي للمحافظة ومنها يتم رفعه إلى وزارة الزراعة لتبيان آلية التعويض وكيفية العمل على هذا الأمر بشكل واضح.

وميدانياً، أكد مدير الزراعة في محافظة اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن الوضع في مواقع الحريق مستقر (حتى ساعة إعداد المادة) ولا بؤر مشتعلة نتيجة جودة عمليات التبريد، مشيراً إلى أن التبريد والمراقبة والمتابعة مستمرة في كامل المساحات المحروقة ومحيطها، وكل الآليات وفرق الإطفاء والكوادر الفنية منتشرة بنفس آلية انتشارها خلال الحريق.

وأوضح دوبا أنه مع استمرار حالة الاستقرار يتم إجراء تقييم كامل للواقع ومن الممكن البدء بعدها بتخفيف الإمكانيات وعدد الآليات وخاصة التي من خارج المحافظة والبدء من المحافظات البعيدة.

لماذا لا يُمنح فلاحو الرقة أكثر من ٥٠ مليوناً أسبوعياً من قيمة حبوبهم؟

محمود الصالح

وردت شكاوى لـ«الوطن» من الفلاحين في محافظة الرقة حول قرار تحديد سقف الصرف للفلاح من قيمة القمح الذي ورده إلى مراكز الاستلام بمبلغ ٥٠ مليون ليرة أسبوعياً، حيث لا يمكن للفلاح أن يحصل على أكثر من هذا المبلغ أسبوعياً رغم الالتزامات المترتبة على الفلاحين، التي تحتاج إلى سيولة مالية بين أيديهم تمكنهم من توفير مستلزمات زراعة أراضيهم بالمحاصيل الصيفية.

الفلاح مصطفى من الدبسي أكد أن جميع تكاليف زراعة محصول القمح كانت ديناً عليه سواء قيمة البذار أم السماد أو أجور الفلاحة والمبيدات الزراعية وأجرة الحصادة، وبالتالي من حق أصحاب هذه الحقوق عليه أن يقوم بإيفاء التزاماته لهم لأنهم في الوقت نفسه عليهم التزامات تجاه تجار الجملة أو أصحاب الحرف من مصلحي الجرارات والحصادات وغيرها.

وأكد أنه لم يعد يستطيع الالتقاء بأي من أصحاب الدين، لأنه لا يعرف بماذا يجيبهم، حيث قام بتسويق إنتاجه من الحبوب منذ بداية الشهر الماضي، ويفترض أن يحصل على قيمة الإنتاج مباشرة لإيفاء ديونه، ولتأمين مستلزمات الزراعة الصيفية.

عبد الله من ريف الرقة الشرقي المحرر أكد أن زراعة القمح كانت خاسرة لأن السعر لا يناسب التكاليف أبداً، والتأخير في تسديد قيمة القمح التي تأخرت إلى أكثر من شهر، حيث أدى ذلك إلى تأخر زراعة المحاصيل الصيفية التكثيفية، ويرى أنه من غير المقبول ألا تتم إعادة فتح فروع المصرف الزراعي في المناطق المحررة، نظراً للخطوة الكبيرة التي يمثلها نقل مبالغ مالية كبيرة من الفلاحين أو رؤساء الجمعيات الفلاحية من محافظة حماة إلى الريف المحرر.

نائب رئيس اتحاد الفلاحين حسن العباوي أكد أن قرار تسليم الفلاح ٥٠ مليون ليرة أسبوعياً من قيمة إنتاجه من القمح يضر بمصلحة الفلاحين وأدى إلى تأخر تنفيذ الزراعات الصيفية التي تحتاج إلى تمويل، علماً أن المنظمة الفلاحية قامت بكل الإجراءات الحاسبية المطلوبة في الجمعيات والروابط الفلاحية، ولا يوجد أي تأخير من اتحاد الفلاحين في هذا الجانب.

مدير الزراعة: فوجئنا بأن كميات القمح المسلمة للحبوب لا تشكل ٥ أو ١٠ بالمئة في بعض المناطق

السوداء- عبير صيموعة

أشار كثير من المزارعين على ساحة المحافظة إلى عدم قدرتهم على إنهاء حصاد أراضيهم لمحصول القمح رغم وجود الحصادات ضمن أراضي مناطقهم، موضحين أن السبب في عدم حصاد أراضيهم إنما يعود إلى عدم تأمين مادة المازوت لزوم تشغيل الحصادات، علماً أن أراضي مناطقهم انقسمت إلى قسمين منها من أنهى حصاد وجمع محصوله منذ أكثر من شهر ومنها من بقي ينتظر تأمين المادة حتى يتمكن من حصاد أرضه وتسليم محصوله لمكتب الحبوب.

حيث تساءل الجميع ممن تواصلوا مع «الوطن» عن السبب في عدم العدل بين جميع المزارعين بالسعي إلى تأمين مادة المازوت ليتسنى لهم إنهاء عمليات حصاد ودراسة المحاصيل بأسرع وقت لضمان عدم خسارتها من جهة وتخوفاً من الحرائق من جهة أخرى.

كما أشار كثير من المزارعين إلى أن كل تأخير في عمليات الحصاد وتسليم المحصول لمكتب الحبوب هو خسارة كبيرة بعد التضخم الحاصل وانخفاض قيمة الليرة الشرائية ما يجعل كيلو القمح حالياً بنصف سعر الكيلو الذي تم تسليمه منذ أسبوع أو أسبوعين، وأن أثمان القمح حالياً مع انخفاض القيمة الشرائية لليرة لن تضمن لأي مزارع شراء مستلزمات زراعة المحصول وإنتاجه للعام القادم الأمر الذي سيجعل الكثير من المزارعين يعزفون عن تسليم محصولهم في الوقت الحالي على أقل تقدير.

بدوره مدير زراعة السويداء أيهم حامد أكد لـ«الوطن» أنه مع بداية عمليات الحصاد تم توزيع مادة المازوت لزوم عمليات الحصاد والدراسة بكميات تتجاوز نصف الكميات المطلوبة من كل جمعية فلاحية إلا أن لجنة المحروقات المركزية فوجئت بأن كميات القمح المسلمة إلى مكتب الحبوب في المحافظة لا تشكل في بعض المناطق ما نسبته ٥ أو ١٠ بالمئة من كميات القمح التي من المفترض أنه تم حصادها وفق كميات المازوت الموزعة على كل جمعية، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار بأن يتم إيقاف تزويد مادة المازوت للحصادات بما يتناسب مع كميات القمح المسلمة عن كل جمعية وعن كل منطقة، وفي حال قامت الجمعيات الفلاحية بتسليم جداول بأسماء المزارعين تثبت من خلالها تسليم محصولهم من القمح سيتم تزويد باقي المزارعين للجمعية ذاتها، علماً أنه تم اتخاذ قرار مفاده أن أي مزارع سيقوم بتسليم محصوله من القمح لمكتب الحبوب سيحصل على كمية ١٥ ليتر مازوت عن كل طن قمح جرى تسليمه.

ولفت حامد إلى أن كميات القمح المسلمة لمكتب الحبوب وحتى تاريخ ٧/٢٩ وصلت إلى ٥ آلاف و٣٠٠ طن، موضحاً أنه بعد انتهاء موسم الحصاد وتسليم محصول القمح لمكتب الحبوب سيتم تنظيم جداول بأسماء جميع المزارعين ممن قاموا بتسليم أقماحهم وحسب مناطقهم وجمعياتهم الفلاحية حتى يحصلوا على الدعم في العام القادم.